

واعترض بعض النحويين بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى اللام بحسب
وترك مضمون اجراء على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب قولهم تقطع
بشيء على قرأه انصب في بعض النحويين ان هذا الزيادة في شرف جداول
الوجه ان تجل من قبل في قوله بين النيران وان فان مفعول تام
فان عليه الضمير الراجع الى مصدره ايجل حمل لانه بين النيران
لا يقام مقام الفاعل فعلى هذا معناه الذي فعل فعل بصاحبه على ان يكون
مفعول باسم فاعله الراجع الى مصدره والضمير المحذوف المفعول هو
مذكور بعد الواو او ترازم عن المذكور بغيره كالفاء لمصاحبه
مفعول فعل اللام متعلق بمذكور اي يكون ذكره بعد الواو لا جرمية
مفعول فعل زائد اياها سواء كان ذلك المفعول فاعلا نحو شوى الماء
انصب او مفعولا نحو كان في يد ارم سواء كان ذلك الفعل لفظا
الغضا كما في المثالين المذكورين او معنويا اي معنى ياخو مالك زيد اي تصح
والمراد بصاحبه مفعول فعل مشاركتي في ذلك الفعل في زمان واحد
نحو سرت زيدا او مكانا واحدا نحو لو تركت لنا وقد فعلت ما فعلتها
فلا ينقض المذكور بعد الواو الفاعله نحو جاز زيد وكرموا بها لا يدل الا

على المشارة في اصل الفعل دون المصاحبه اعلم ان من ذهب نحو قوله
ان العامل في المفعول هو الفعل ومعناه متوسط الواو التي بمعنى مع
وضوء الواو موضع مع كونها اخرها اصلها واو العطف التي فيها معنى
اجمع فان معنى المعية فان كان اي وجه الفعل اي ما يدل على
انتهى فيم فعل واسمى الفاعل والمفعول في الضمة ثم تارة في العطف
وجازي اي المحب للعطف ولم يمنع فلا ينقض مثل ضربت زيدا وعرضا
لوجوب العطف فيه فالوجه ان اي عطف انصب على المفعول لا على
نحو جرت انا وزيدا بل على العطف وزيدا انصب على المفعول
والا اي وان لم ينصب على كل متنع تعين انصب على حيث
وزيدا فان العطف فيه يمنع لعدم الفاصل لا يتكيد لئلا ينصب على المفضل
لا غيره وان كان الفعل مسجيا اي لا مفعولا يستنظام لفظا وجاز
اي لم يمنع العطف تعين العطف حيث لا يصلح على عمل العامل المعنوي بلا
حاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف نحو ما لزيد وعسر والاي وان
لم يجر العطف بل منع تعين انصب حذو الواو نحو ما لزيد وعسر
وزيدا وما شئت انك وعسر فان منع العطف في حال العطف